طرائقيّة علم الاجتماع المعاصر

خليل أحمد خليل

الكلمات المفتاحيّة: علم الاجتماع الديني، علم النفس، الطبيعة، العلم، الجهل، النسبيّة الاجتماعيّة، الظاهرة الاجتماعيّة.

مساءلة

"لا تهرف بما لا تعرف"، تلك هي الخطوة الأولى التي يخطوها الباحث في مجالات علم الاجتماع الديني المعاصر، للفصل بين الذي لا يعلم ويدّعي علمًا (المتنيهق: philodoxe) والذي يسعى بطرائقية méthodologie لإنتاج العلم بعلم (العالم: savant)، تعرّف إلى المكان الاجتماعي الذي ستدرسه بطريقة ما، فعِلم الاجتماع ولد في عصر الانتقال من الميتافيزيقيا إلى الفيزيقيا مما جعل مؤسسة الفرنسيّ الحديث "أوغست كونت" (1798-1857) يسميه بادئ الأمر الفيزياء الاجتماعية هذه التسمية المتروكة لمصلحة تركيب socius اللاتيني وlogos اليوناني، كانت تحيل أولًا إلى النسبية في درس الطبيعة، وثانيًا إلى النسبية الاجتماعية في تحليل المسارات المجتمعية وسببياتها، "حدد السببية المجتمعية للظواهر أو الوقائع الاجتماعية، الظاهرة سطحًا، والمتشكلة عمقًا" هذا التحديد يضع الباحث الاجتماعي أمام مسؤولية استكشاف الواقع وتشخيص pronostic مقوماته، معطياته وقمية البارزة، وتعيين نظامه للعرفي، أي نظام معناه أو قوته، اللافت في هذا المستوى أن بعضنا قد لا يتوانى وهو يحمل لقب دكتور، docteur، اليوناني، بمعنى مالك العلم، أي العلامة عن الخلط بين مصطلحات فلسفية موروثة، ومتروكة في علمنا، مثل الحتمية، الجبرية، القدرية وغيرها، وبين السببية الاجتماعية هذا التخليط نجده بقوة حين ندرس المجتمعات الدينية على تنوعها واختلافها لا سيما الجتمعات "النبوية" الرسولية" أو "الرسالية" وسببه الفلسفي مزدوج: أولهما التعامل مع الوعي الديني الاجتماعي لا كواقعة تاريخية، بل كوحي (لا يدرسه عالم الاجتماع، بذاته، بل يدرس تجلية الاجتماعي أو تسليكه بل توظيفه كثقافة في نسيج اجتماعي معين وذلك بصرف النظر عما إذا كان العالم نفسه مؤمنًا بوحي ما أو غير مؤمن، ثانيهما العقبة المعرفية الناشئة من اعتقاد اجتماعي قوامه الظن أن المشكلات المجتمعية هي "عيوب" ينبغي التستر عليها "على قاعدة الابتلاء بالمعاصي، المترسخة في ذهنية او ثقافات الجمهور المكتبسة" وليست مسائل، قضايا يتعين تحديد اشكالياتها وبث فرضياتها، لاستقصائها واستجلاء مساراتها، آلياتها ومآلاتها، كما يتعين استخلاص عواقبها وتوصيف تحولاتها، واقتراح معالجاتها وبعد قد يجد الباحث نفسه أمام عملية إجرائية خطيرة: عملية الانتقال من الأيدلوجي إلى غير الأديولوجي idéologique بمعنى الفصل الصارم بين معتقده التشخصي وبحثه التعلمي أيضًا بمعنى فصل الذات

عن الموضوع مع حساسيات درس المقدس" لموضوع اجتماعي، عادي[1] فهذه المسألة ما زالت مثارة، وأحيانًا، مؤجلة لدرجة أن تخليط السوسيولوجيا كعلم مع متعلقاتها وحتى مع بعض معطياتها، مثل الايديولوجيا، الديمانوجيا (الدهماوية) الجاسوسية، السياسة أو المصلحة، بات يتهدد السيوسولوجيا نفسها، مما جعل ريجس دوبريه[2]، مثلًا، يهرف بما لا يعرف، مدعيًا أن الميديولوجيا في طريقها لجب السوسيولوجيا فيما يدعي علم الاجتماع أن الإعلام مهما تطور وسيطر سيبقى واحدًا من موضوعاته الاشكالية، تمامًا كما كان حال علم الاجتماع الديني، أقله منذ غابرييل لبرا[3] بحوث في علم الاجتماع الديني، مرورًا بمكسيم رودتسون، يوسف شلحت، وأعمالنا[4] وصولًا إلى الباحثين الجدد.

أما في المجال الطرائقي، علم المنهجيات والتقنيات فإن مرجعيات الباحث الاجتماعي هي التي تحدد توجهه النظري والمنهجي (حيث يكتشف ضرورة تطابق الإشكالية والمنهجية، مثلما تطابق المادة وطاقتها). وتجعله يتحرى دوره العلمي، استنادًا إلى موقعه المرجعي، لكنه يواجه عقبة معرفية كأداء في مجاله المدروس، عنوانها: الاعتقاد في بعض المجتمعات الدينية، شبه المتعلمة (حيث نسبة الأمية تفوق 70%)، بأن المعرفة الدينية هي العلم كله، وأن "علم الاجتماع" مثلًا هو جزء منها، فيما يرى عالم اجتماعي كبير، مثل "بيار بورديو"[5] أن هذه المعرفة الدينية قوامها الاعتقاد وأن "الاعتقاد" هو "توهيم" أو تضليل meionnaindnce، وعليه، يرى العالم الاجتماعي أن الفكر الديني المدروس هو جزء من فكر وضعي، بشري، تاريخي، وأنه في معظم الحالات جزء بسيط من الفكر

---

[1] **يوسف شلحت**، مدخل إلى علم اجتماع الإسلام تعريبنا، (بيروت: المؤسسة العربية، 2002).

[2] دوبريه ريجيس، **علم الإعلام الميديولوجيا**، تعريب فؤاد شاهين (بيروت، دار الطليعة 1996)

[3] Gabruail le bras, *études de sociologie religieuse,* 2 vol laris, p.u.g, 1956.

[4] خليل أحمد خليل، **جدلية القرن**، (بيروت: دار الفكر اللبناني 1994، طبعة أولى).

[5] Pierre bourdieu*, questions sociologiques paris,* 1081 quadrige, 1992.

عالم اجتماعي فرنسي 1930 –2002، مؤسس علم اجتمع نقد الحداثة قوامه مقاربة جديدة للعالم الاجتماعي انطلاقًا من غزو وظيفة أولى، كبرى للبنى الرمزية الرأسمال الرمزي، عنده يقابل رأسمال الاقتصادي في ميادين التربية، الفن السياسة، من أبرز أعماله إعادة الإنتاج 1970، التميز 1979 بؤس العالم 1993 مع آخرين) البنى الاجتماعية الاقتصاد 2000 كان بروفسورًا في الكوليج دافرس 1982-2001.

السياسي (حيث يغلب اقتران الديني بالسياسي) وأن العقل العلمي، نتاج مجتمعات عالمة هو سيد العالم من الدولة العالمة، إلى العولمة، بمعنى الشمولية العلمية- التقنية ومع ذلك، فان هذه المسألة الخلافية تستحوذ على اهتمام الباحثين الناشئين، الذين لم يدرك معظمهم في جامعات الشرق الأوسط المعاصر،أهمية التفريق بين العقيدة في النصوص والعقيدة في السلوكيات الجماعية، وربما يعود هذا إلى تصور في التأهيل الأكاديمي، خصوصًا على الصعيد النظري والمنهجي المرتبط به، وإلى تداخل حقول درس الظاهرة الدينية حيث لا يزال بعض الباحثين وغالبًا لدوافع أيديولوجية، لا يفرقون مثلًا بين علم الإسلام islamologie وعلم اجتماع الإسلام sociologie de l'Islam والأخطر هو أن يطمح بعضهم إلى وصف السوسيولوجيا بتوصيفات أيديولوجيّة، فيقال علم اجتماع إسلامي، كما حدث الفلسفة (إسلامية، عربية-إسلامية، عربية...) إنّ علم الإسلام مثلًا يدرس الإسلام دينًا وأدبًا وثقافةً وحضارةً...، بمنهجية تاريخية، عمادها التوثيق والتأصل المزدوج الفيلولوجي عمومًا، الأبيستمولوجي نادرًا بينما علم اجتماع الإسلام يدرس مجتمعًا إسلاميًا بكل مكوناته أو ببعضها يدرس، حياة المسلمين وتجلياتها الشعائرية والفكرية أو المعرفية لكن بطريقة سوسيولوجية تتجاوز المستوى الفيلولوجي والابيستمولوجي، استعمالهما عند الاقتصاد. أما وظيفة هذا العلم بطرائقيته الصارمة فهي كشف العلاقة الاجتماعية بين ظواهر مدرسة، مثل ظاهرة "حزب الله" في لبنان. و"الخمينية" في إيران ولقد تعمدت، هنا، هذه المساءلة، لكي أفترض أنّ المقدس لا يدرس بذاته في علم الاجتماع الديني، بل من خلال تنزله الرمزي التوظيفي في البنى الاجتماعية، وتقصدت زخرفة عقبة معرفية جعلت بعض العلماء العامين أو الملتزمين أيديولوجيًا، يتخوفون من درس هذه الظاهرة المقدسة أو القدسية وكأننا نعود بعلم الاجتماع إلى ما سبقه من فقه خلافي وعلم كلام وجدالات والحال، ليس الأمر كذلك إذ إن طرائقية علم اجتماع لا أيديولوجي تتيح للعالم المقتدر فرصة البحث في كل مجالات المجتمعات المدروسة، رمزيًا كما هو الحال الديني، واقتصاديًا (ماديًا، لا مادويًا) كما هو حال السياسي الاجتماعي، لنقل أنّ هناك إشكالية في معرفة الصلة النبوية بين "حزب الله" القرآني (أي حزب جميع المؤمنين بالله، حتى من غير المسلمين) وبين حزب الله اللبناني (أي حزب جميع المنتمين إليه عضويًا، من رجال دين وغير رجال دين، من ملتزمين مقاومين...) ولنفترض أن هذا الحزب اللبناني متصل أو متحدر بطريقة ما من الخمينية، كظاهرة سياسية دينية ثورية (ثورة الجمهور المسلم، الجمهورية الإسلامية غير المسبوقة في التاريخ السياسي لدول المسلمين) وبعد يتعين على الباحث العلمي الاجتماعي غير الأيديولوجي (حتى وإن كان أيديولوجيًا ومتحزبًا) أن يتناول الظاهرة بموضوعية، مثلما يتناولها أي عالم آخر، وأن يستكشف المفارقة بين مفهومي "حزب الله" القرآني و "حزب الله" اللبناني، ليس فيلولوجيًا او ابستمولوجيًا، وحسب، بل سوسيولوجيًا أيضًا أي أن يدرس ميدانيًا ظاهرة الخمينية

برمزياتها ودعوتها ودولتها وأن يبرهن على تعلق (حزب الله) كما هو بهذه الظاهرة وهذا يؤشر على ضرورة تسلح الباحث الاجتماعي بعتاد نظري وطرائقي رفيع المستوى، واذا لم يكن كذلك فيسقط في افخاخ السطحية والإيمائيةأاو العدائية للظاهرة المدروسة، وهذا على ما نعرف ليس من العلم بشيء.

قضية سوسيولوجية

كيف تتحول أي ظاهرة اجتماعية مدروسة إلى قضية سوسيولوجية؟ جواب هذه المساءلة يمكن أن نستعيده من خلال بحثي الميداني[6] غير المنشور (التعليم الإسلامي الديني في لبنان ودوره التربوي والاجتماعي والسياسي) الذي أجريته ما بين 1966 و1968، وتناولت فيه ظاهرة التعليم الديني لدى ثلاث طوائف مسلمة (السنّة، الشيعة، الموحدون الدروز) وادّعيت أن هذا التعليم الذي دخل في مدار الاصلاح الاجتماعي منتقلًا من الكتاتيب والحوزات إلى التعليم الحديث، وهو تعليم غير ديني إلا بنسبة ضئيلة (لم تصل بعد الاستطلاع إلى اكثر من 5% من المواد المدرسة) هذه النسبة المستفادة في نتائج البحث آنذاك، جاءت نتيجة التحليل الحكمي الكيفي (يوم كان فرز المعطيات يدويًا codage manuel وليس على الحاسوب (الكمبيوتر) كما هو الحال الآن) للمدارس الإسلامية (الإدارة والمعلمون والمعلمات التلاميذ الكتب المدرسية) ولدور النشر (تبيان مكانة الكتب الإسلامية) والمساجد والجوامع (لا سيما خطب الجمعة) والإذاعة اللبنانية نقل الخطب والأحاديث الدينية) وتلفزيون لبنان والمشرق، ومن خلال الصحافة تحديد موقع الخطاب الديني فيها وهكذا برزت ظاهرة غير مدروسة في علم الاجتماع الديني في مسارات تحولها الاجتماعي من البنية التقليدية إلى البنى التحديثية للمجتمع اللبناني عمومًا وللتعليم خصوصًا إذًا صار اللامدروس قابلًا للدرس قبل الحرب ولكن علم الاجتماع الديني المقرر مثلًا في برنامج معهد العلوم الاجتماعية، ما برح مستبعدًا حتى اليوم بدعوى أيديولوجيّة قوامها التخوف من إثارة حساسيات الطوائف المدروسة (مع أنها معطى اجتماعي) لكننا رأينا وما زلنا نرى أن القضية السوسيولوجية لا تقع في مستوى درس المعطى الاجتماعي الطائفي وحتى المذهبي أو الحزبي، بل تقع تحديدًا في سياسة منع البحث العلمي من كشف آليات التوظيف السياسي في مجتمع متعدد الطوائف (الثقافات والسياسات)، مع أن اتفاق الطائف (1989) نص على إلغاء الطائفية السياسية والحال، تتجدد إثارة القضية السوسيولوجية هل يتمانع النظام الطوائفي مع الغاء النظام السياسي الطائفي؟ وتتجدد إشكاليات البحث الاجتماعي وفرضياته، وبشيء من خيانة الطرائقية السوسيولوجية، تجري خيانة البحث العلمي نفسه، وتسود ثقافة ايديولوجية، متزمنة متعصبة (توحد

[6] Khalil Ahmad Khalil, *L'enseignement religieux islamique au Liban-Thèse de doctorat,* 1968.

لطائفة ما مفككة لوطن ما) تخفي في طواياها من تخفي من لا عبين سياسيين، وما تخفي من مشكلات اجتماعية كالفساد والسرقة والاحتيال والضرائب وغيرها. وعليه يبدو لي سوسيولوجيا أن المجتمع اللبناني ما برح علميًا قيد الدرس على الرغم من آلاف الرسائل والأطاريح والكتب والنشرات والخطب فالطائفية البيانية المشكو منها لا تشكل سوى جزء يسير من هموم المواطن اللبناني، ومع ذلك يجري تضخيمها لتسويدها على كل ما عداها وهذا ما يجعل بعض الباحثين الناشئين يقعون في فخ الديمانموجية حتى وهم يتوسلون بحثًا سوسيولوجيًا هذا في لبنان، أما في بلدان أخرى من الشرق الأوسط المعاصر فقد منع علم الاجتماع نفسه، بعدما حرمت أمة التاريخية، الفلسفة، ومعها حرم العقل السائل، الناقد بطبيعة تساؤله وبات الرأي" وهما كما ادعى بيار بورديو، إذ كيف ينتج رأيًا من لا يرى عالمه وحركته، مجتمعه وتحوله، ولا يرى موقعه كما هو فيه المعرفة مساءلة؟ دهشة تساؤلية من لا يسأل بأي جواب سيحظى؟ ومن يفرض عليه جواب موقف مسبق، ما جدوى سؤاله؟ هذا المناخ يؤثر كثيرًا في حرية الباحث الاجتماعي وفي تطور أبحاثه وبلوغها أهدافها المعلنة في استراتيجية بحث فما حدث في لبنان زلزال المقاومة سنة 2000) وما حدث في إيران ثورة الامام الخيميني وقيام الجمهورية ما زال خارج الدرس – عندنا كقضية سوسيولوجية ناهيكم بما يحدث لجمهور الدم في فلسطين المقاومة والعراق المحتل، المقاوم، وأفغانستان فالسلطان الذي تعولم شيطانيًا كما يقال انتج بنفسه محور شره" ليفرض مصطلحًا سوسيولوجيًا سياسيًا، عنوانه "الارهاب" ومع ذلك لم تتطور عندنا "سوسيولوجيا العنف" علم الحرب وعلم الإرهاب ليتبين لنا علميًا معنى "الإرهابي من خلال درس بنيته المجتمعية وسياسته الدولانية "الدولية" ومعنى "الثوري" من خلال بنيته الممانعة، المقاومة للإرهاب أكان عدوانًا أم احتلالًا.

وجهة ونظر

عليه، تضعنا طرائقية العلوم الاجتماعية، كما طورها لازارسفيلد[7] في موسوعة مناهج علماء الاجتماع مع 75 عالمًا اجتماعيًا عالميًا، أمام تحري الدقة البيانية والوثوقية أو الصدقية البحثية، وتجلعنا ننتقل، في حال توسلها واعتمادها، من علم اجتماعي (خو) إلى علم صارم (شديد كما هو حال الألسنية والألسنية الاجتماعية[8] مثلًا)

[7] لازارسفيلد مع آخرين، **موسوعة مناهج علم الاجتماع في أجزاء**، تعريب شاهين وخليل (بيروت: دار الحقيقة، 1980)، الجزء الأول.

[8] جولييت نمارمادي، **جولبيت: اللسانة الاجتماعية**، (بيروت: دار الطليعة، 1990).

ونتبين أن كل وجهة للبحث الاجتماعي تتعين أولًا وأخيرًا بنظرة الباحث نفسه، أي بالنظر (observation) المعاينة ومنها العينة، من العين والتعيين، الذي يقابل التشخيص (pronostic) في المهنة الطبية، مثلًا وعليه كما هو حال العلوم التطبيقية الصالحة لكل البلدان ولكل الجماعات ما دامت تعالج أمورًا واحدةً ومشكلات أو أمراضًا متماثلةً، فإن علم الاجتماع المعرفي الثقافي (ومنه الديني، بوصفه تجليًا ثقافيًا طالما أن البنية الدينية تتحدد بوصفها بنية رمزية ثقافية اجتماعية تقابل البنية الطبيقية الموصوفة بأنها بنية اقتصادية اجتماعية وسياسية في حال توظيفها في الصراع الاجتماعي يطمح بطرائقيته إلى النظر في المجتمع الديني من زاوية أو وجهة نظرياته المعرفية بالذات، ومنها العتاد النظري للباحث فالعتاد هذا هو الذي يستلزم اختيار ما يلزم للبحث من العتاد الميتودلوجي، الطرائقي، وتعيين المنهجية وتقنياتها الانسب لحقل البحث، هذا في مجتمع علمي، متقدم ومترصن في سياسة الدولة العالمة، أما في المجتمعات الإسلامية فإن تطور العلوم الاجتماعية مرهون بعملية الجماعات وسياسات دولها التي تحلل أو تحرم البحث أي النظر في هذه الظاهرة أو تلك، وخصوصًا مرهون بعملية الباحث الاجتماعي الذي يتبلد أو يتخلف مع مرور الزمن، ومع كبح البحث العلمي نفسه (مثلًا موازنة مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية لا تعادل راتب باحث واحد في اسرائيل البالغ 60 ألف دولار أميركي وكل الباحثين في العالم الإسلامي لا يبلغ عددهم ما يوازي عدد الباحثين في اسرائيل ايضًا والبالغ نحو 140.000 باحث في مختلف المجالات العلمية هنا تتكشف وجهة البحث العلمي عندنا وعندهم ناهيكم بالولايات المتحدة الأميركية التي تنتج وحدها نحو 85% من البحوث العلمية في العالم فماذا ننتج نحن في العالم الإسلامي بالمقابل؟ إنها معركة العلم، حرب القوة العلمية التقنية، التي لا يمكن خوضها بالأيديولوجيات وحدها، بل بسياسات علمية بعيدة المدى، لخمسين او لمئة سنة مثلًا ومن هذه الوجهة تتعين نظرة العالم الاجتماعي إلى الموقف الاميركي والاسرائيلي من البحث العلمي في جمهورية إيران الإسلامية، ولا يمكنه بل لا ينبغي له أن يتناول الظاهرة الدينية الثورية في العالم الإسلامي، بصرف النظر عن المعركة العلمية معركة القوة الرفيعة.

وبعد، فإن أدوات العالم الاجتماعي تتحدد، عند كلود ليفي ستروس[9]، بثلاث: النظر (العين الناظرة والعاقلة) والسمع (الأذن المتلقية السامعة) والقراءة (المقرونة طبعًا بكتابة البحث العلمي بلغة مميزة ومتخصصة وهنا نشير إلى أن لغة البحث العلمي مرتبطة بتطور العلم نفسه، وحيث لا يتطور العلم ولا ينتج العلماء جديدًا، تواصل اللغة المستعملة تخشبها وتموت مفرداتها في اللغة الفرنسية، يشير استطلاع لساني اجتماعي إلى موت مائة ألف كلمة

---

[9] ليفي ستروس، **كلود: النظر، السمع، القراءة**، (بيروت: دار الطليعة، 1994).

سنويًا لكنه لا يؤثر على ولادة الكلمات الجديدة وما دام الاستعمال هو الذي يحي ويميت كلمات أي لغة أو لسان فإن الإنتاج العلمي هو الذي يحفظ اللسان القومي ويطوره، والتخلف العلمي يميته ومثاله، أن اللسان العربي، الأدبي الرمزي غير الوظيفي عمومًا، تبلغ كلماته المحصية نحو ستة ملايين (منها الكثير من المترادفات وإن اختراع لمادة أو صاروخ من 4.500.000 قطعة لكل منها تسمية يجعلنا نكتشف أننا لا نملك كلمات تترجم أو تعادل كلمات آلة واحدة حديثة ومثال آخر أن ما لدينا من كلمات تخص النبات أو الحيوان أو الناس أو المجتمعات، لا تكفي للتعبير عما نريد النظر فيه من وجهتنا، وإن صرف النظر عن الشيء المدروس هو المعطل الأول لتقدم البحث العلمي عندنا وإذا كان الانكليزي أو الأميريكي يرى أن الانكليزية لا تكفي وحدها لجعل العالم يخوض في علومه، وإذا كان الفرنسي لا تكفيه فرنسيته فيلجئ إلى الإنكليزية حتى في حقل بحثه الخاص، فكيف لنا في العالم الإسلامي أن لغاتنا، وخصوصًا لغتنا العربية تكفينا وتعفينا من التثاقف العلمي مع الامم والمجتمعات التي تفوقنا كثيرًا بتقدمها العلمي مرة ثانية نقول: إنها معركة العلماء العلم الصارم الذي كشفنا عورته اللغوية ولن نغض النظر عن أدوات البحث العلمي الأخرى فالمختبرات كم (مختبر اثنولوجي أو انثروبولوجي نجد في العالم الإسلامي الذي اتخذه الغرب موضوعًا لدرسه وأبحاثه) ليس لنا أن نخوض معركة العلم الا بأسلحتها نفسه، من انفتاح (ليبرالية علمية) وتثاقف وتعارف وتفاعل علمي وإنساني على مدى بعيد جدًا ليس تقدمًا أن نحافظ على تخلفنا فمن بين لغات العالم الإسلامي المتنوعة، العربية مرشحة للبقاء عالميًا بين لغات باقية بقوة (الانكليزية، الأميركية، الإسبانية، الصينية، وربما الروسية) لكن هذه لايعني كما يتوهم قاتلو التاريخ والأيديولوجيات، موت اللغات الأخرى، بل يعني حصر تداولها. فهل يتجاسر العالم الإسلامي على تطوير اللغة العربية ليس فقط كلغة قرآنهم المقدسة بل أيضًا كلغة باقية في صراع لغات الجماعات العلمية الكبرى؟ هذا لا يتوقف على العرب وحدهم، ولا حتى على المسلمين في العالم وحسب، بل يتوقف في نظرنا، على تطور البحث العلمي فمن لا ينتج علمًا لا يمكنه أن يجعل له أسماءً جديدةً.

معاودة المساءلة

نقلد أم نجدد، نقلد المأثور نجدد المتبلد، بل نتجاوزه عند الاقتضار، ونأتي جديدًا هو ذا مفتاح التطور فمن دون فكرة التقدم لا يمكن لعلم أن يتقدم ومن دون هوية قوامها عند المسلمين الإسلام نفسه قرآنًا ونبيًا وأئمةً عند الشيعة ومجتمعات وسياسات لا يمكن لعلم محلي أن ينطلق من وجهته معينة إلى نظر هادف، مسؤول، فكما تخدم السياسة العلم – إذا اعتمدته – ويعود العلم فيخدم سياسة المجتمع والدولة التي اعتمدته لقد عرفنا أرسطو

ومنطقة، مثلًا في العالم الإسلامي وكان فلاسفتنا وعلماؤنا وعلى رأسهم ابن رشد مؤسس العقلانية الحديثة في العصر الوسيط في طليعة الباحثين عن الحقيقة كما حددها كمال جنبلاط بوصفها ما يتحقق فأين المنطق في ثقافتنا وأين ديكارت المسلمين وهيغل الفلاسفة، وبرنار الطب الاختباري، واينشتاين الفيزياء وماركس الاجتماعيين الجدليين. الخ؟ نقول أين؟ لا للانتقاص بل لفتح افاق البحث الاجتماعي لنحدد ما عندنا وما ليس عندنا ولنكتشف خارج التحجر ما ينقصنا وما يلزمنا، ولنجدد بناء هويتنا العلمية بعد رسوخ هويتنا الايديولوجية الدينية والقومية (أقلة هوية الجمهور المستبعد غالبًا عن مواقع التقرير الحر في العالم الرابع، الثالث سابقًا الذي تفضلت أوروبا الشرقية واحتلته بتراجعها بعد 1991 ونقول: اين نحن علميًا على خارطة البحث العلمي وما جدوى أدلجة العلم، وحصره –لأسباب أمنية غالبًا– بأيديولوجيين فيما العلم نفسه لا أيديولوجي؟ طبعًا كل علم هو مادة معرفة بقدر ما هو أداة جاسوسيّة سياسيّة وإذا كنا لا ننتج علمًا، فهل يكفينا استيراد ما يبفيض لدى غيرنا، خوفنا من التقدم وهل يكفينا من التقدم العلمي للحفاظ على هويتنا؟ إنها المساءلة السوسيولوجية التي تؤسس لطرائقية لا تقف عند عتبة "مقدسة" لعلم اجتماع ديني، لم يحرمه احد، سوى نفر ممن لم يفهموا عصرية القرآن، ولم يبالوا بتقدمية الأئمة الفكرية التي تحذر بقوة من التحجر: "من نظر في الحجر تحجر" و "ويل لمن صار غده مثل أمسه" هل هذا كلام فلسفي رجعي كما يقال؟ إنه دعوة إلى خوض معركة العلم المفتوح (علم الذي علم الانسان ما لم يعلم – وليس لأحد أن يحتكر لنفسه تحديد او حصر ما لم يعلم بل علينا التساؤل ايضًا لماذا يخوض سوانا في علم ما لم يعلم" ولا نخوض فيه نحن الذي بدأ فيلسوفنا الاول "الكندي" نحو 796–873 بالبحث عن علم أيقن من اليقين؟ وجاء إسلامنا بكتاب أكثر عقلنةً وأنسنةً من كل الأصوليات السابقة التي انتقدها تحت عنوان أساطير الأولين" إن حدود المساءلة السوسيولوجية لا ترعها الأيديولوجيات السادئة إلا بقدر ما يتراجع الباحثون الاجتماعيون عن اقتحام الواقع الاجتماعي للعالم الإسلامي المعاصر والكشف عن مشكلاته لإصلاحها، تغييرها تثويرها عنه الاقتضاء بالعلم تتأنسن المجتمعات وتتفوق على عوراتها" المزعومة، شكرًا لدستورنا[10] الذي علمنا أنّ قليلًا من العلم يبعدنا عن الله (العقل الأرفع، العلم الأعلم) وأن كثيرًا منه يقربنا من الله.

[10] غيتون جان، **الله والعمل**، (بيروت: دار عويدات، 1992).